الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» ينخفض 2٪

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1,61 دولار ليبلغ 71,02 دولارا بتراجع 2,2٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، انخفضت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع وأنهت الأسبوع على خسارة تزيد على 6٪ مع قلق المستثمرين من وفرة في المعروض بعد أن قالت الولايات المتحدة إنها ستمنح إعفاء مؤقتا لثماني دول من عقوبات على إيران.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 6 سنتات ليصل عند التسوية إلى مستوى 72,8 دولارا، كما انخفض سعر برميل النفط الخام الأميركي 55 سنتا ليصل إلى مستوى 63,14 دولارا.

خلال الربع الثالث بانخفاض سنوي 45٪

عقود الشركات المدرجة.. تتراجع

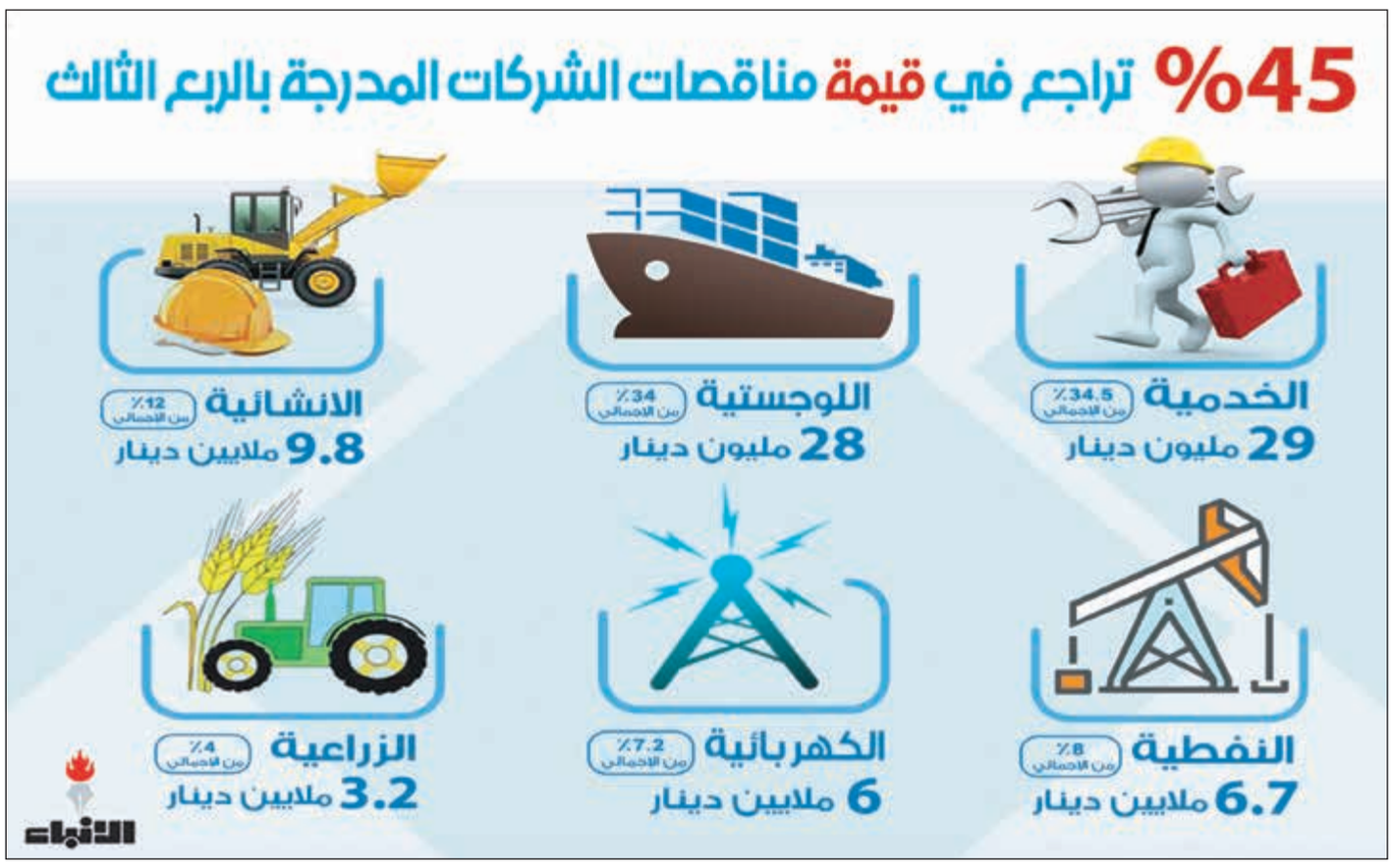

شريف حمدي

توسع بعقود الخدمات واللوجستيات مقابل تراجع قطاعات النفط والإنشاء

83 مليون دينار القيمة الإجمالية لعقود الربع الثالث تراجعاً من 153 مليونا

مناقصة وحيدة خارج الكويت فازت بها «المشتركة» بـ9,8 ملايين دينار

كشفت إحصائية أعدتها «الأنباء» أن قيمة مناقصات وعقود الربع الثالث من العام الحالي شهدت انخفاضا كبيرا بنسبة 45٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، حيث بلغت القيمة الإجمالية للمناقصات والعقود في الأشهر الثلاث الماضية من 2018 قرابة 83 مليون دينار مقارنة مع 153 مليون دينار للربع الثالث في 2017.

وظهر من الإحصائية أن سبب التراجع اللافت هو النقص الملحوظ في المشروعات الإنشائية والنفطية، حيث اقتصر العدد على مشروع واحد في القطاع الإنشائي ومثله في القطاع النفطي وسط ارتفاع للمشروعات الخدمية واللوجستية، علما بأن عقود مناقصات المشروعات الإنشائية والنفطية تكون بقيم كبيرة، وبالتالي فإن انخفاض أعدادها في الأشهر الثلاثة الماضية أدى إلى هذا التراجع الكبير المذكور أعلاه.

وفيما يلي أبرز النتائج التي تظهرها الإحصائية حول مناقصات وعقود الربع الثالث من 2018:

● بلغ عدد المناقصات التي فازت بها الشركات الكويتية سواء في الداخل أو الخارج 13 مناقصة وهو ذات عدد المناقصات التي فازت بها الشركات في الأشهر الثلاثة المماثلة في العام الماضي، إلا أن قيمة هذه المناقصات تراجعت بشكل لافت.

● فازت شركة ريم بأكبر مناقصة خلال الربع الثالث، إذ بلغت قيمتها 27 مليون دينار وهي مناقصة خدمية لصالح وزارة الأوقاف، وتشكل هذه المناقصة وحدها نحو 32٪ من إجمالي قيمة عقود الربع الثالث.

● ثاني أكبر مناقصة فازت بها شركة تابعة لشركة أجيليتي بقيمة 18,7 مليون دينار، وهي عبارة عن عقد تقديم خدمات لوجستية مع الجيش الأميركي.

● فازت المجموعة المشتركة بمناقصة واحدة خلال الربع الثالث بقيمة 9,8 ملايين دينار وكانت عبارة عن مناقصة انشائية خارج الكويت.

● حظيت شركة الكوت بمناقصتين إحداهما كهربائية والأخرى لوجستية، بقيمة إجمالية 7 ملايين دينار.

● ظهر من الإحصائية أن المشاريع الخدمية جاءت في الصدارة من حيث القيمة، إذ بلغت قيمة مناقصتين 29 مليون دينار تشكل 34,5٪ من الإجمالي.

● حلت المناقصات اللوجستية في المرتبة الثانية بقيمة 28,3 مليون دينار تشكل 34٪ من الإجمالي.

● جاءت المناقصات الانشائية في المرتبة الثالثة من خلال عقدا واحدا بقيمة 9,8 ملايين دينار بنسبة 12٪، واللافت أن هذا العقد كان خارج الكويت، أي أن الأشهر الثلاثة الماضية لم تشهد ترسية أي عقد إنشائي داخل الكويت.

● حلت المناقصات الكهربائية في المرتبة الرابعة من خلال عقدين بقيمة 6 ملايين دينار بنسبة 7,2٪ من الإجمالي.

● في المرتبة الخامسة حلت العقود النفطية، من خلال عقد واحد بقيمة 6,7 ملايين دينار بنسبة 8٪، وجاء هذا الانخفاض الملحوظ في عدد المناقصات والعقود النفطية في الوقت الذي يشهد فيه النفط الكويتي ارتفاعا غير مسبوق منذ أكثر من 4 سنوات بتخطيه 80 دولارا للبرميل.

في المرتبة السادسة والأخيرة جاءت العقود الزراعية، أيضا من خلال عقد واحد بقيمة 3,2 ملايين دينار تشكل 4٪ من القيمة الإجمالية لعقود الربع الثالث من 2018.

● بلغ عدد المناقصات الخارجية التي فازت بها الشركات الكويتية مناقصة واحدة بـ 9,8 ملايين دينار، وكانت من نصيب شركة المجموعة المشتركة.

ماذا تستفيد من الإدراج؟

تشجع القوانين في غالبية الدول وخاصة أصحاب الاقتصادات الناشئة التي تسعى الى تطوير أسواق المال على إدراج الشركات التشغيلية في البورصات من خلال إعطاء ميزات تنافسية للشركات المدرجة مقارنة بباقي الشركات غير المدرجة ومن بين ابرز تلك الميزات إلزام الهيئات الحكومية بترسية نسبة من العقود سنويا على شركات تكون مدرجة في سوق الأسهم تشجيعا لباقي الشركات على الإدراج وإثراء أسواق المال.

ولا تقتصر الميزات التي تمنحها القوانين للشركات المدرجة على ترسية العقود فقط وإنما تمتد إلى تقديم إعفاءات ضريبية وغيرها من المميزات التي تحث الشركات التشغيلية الكبيرة وملاكها على الإدراج في البورصة.

أشاد بجهود اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال

الروضان: لدينا خطة للصعود بالكويت في كل المؤشرات الدولية

خالد الروضان

أشاد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، أمس، باللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وعلى رأسها الشيخ مشعل الجابر واعضائها وبالجهات التي ساهمت في ارتفاع ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية، ولاسيما مؤشر بدء النشاط التجاري الذي قفزت به 16 نقطة.

وقالت وزارة التجارة والصناعة، في بيان صحافي إنها مستمرة في تطوير خدماتها، بما يحقق أهداف الخطة الاستراتيجية الموضوعة وصعود الكويت في المؤشرات الدولية بما يليق بها.

وأضافت أن الروضان تقدم بالشكر الجزيل لكل الجهات التي حققت هذا النجاح، وللبنك الدولي على تعاونه ومتابعته المستمرة لأعمال الوزارة ورصدها تطوراتها.

وأشارت إلى ان تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ذكر أن الكويت أدخلت تحسينات جوهرية أدت إلى قفزها 16 نقطة في مؤشر بدء النشاط التجاري، حيث حلت بالترتيب 133، بعد ان كانت في الترتيب 149 العام الماضي.

وذكرت «التجارة» ان البنك الدولي أكد تقدم الكويت في 3 مؤشرات، مبينا أن درجة سهولة ممارسة الأعمال في الكويت قد تحسنت بشكل واضح وفق مقياس «DTF» الاقتصادي خلال العام الماضي من 61,4 إلى 62,2، مرجعا ذلك إلى تقدم مستوى الكويت في مجال بدء النشاط التجاري

وأشارت إلى ان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 الذي أصدره البنك الدولي سجل تحسنا في درجة سهولة ممارسة الاعمال في الكويت إذ ارتفع بدء النشاط التجاري 16 نقطة، مبينة أن الفضل في هذا التحسن يعود الى انشاء مركز الكويت للأعمال «النافذة الواحدة» التابع للوزارة وتحديد متطلب الحد الأدنى 100 دينار والغاء حجز رأس المال، وكذلك تقليص الدورة المستندية وبالتالي تقليص عدد الإجراءات مع تقليص الأيام المطلوبة.

وأكدت أن هناك تحسينات أخرى لم يحتسبها البنك الدولي سيسجلها في تقاريره المقبلة مبينة أنها تتمثل بالربط الالكتروني مع هيئة القوى العاملة، ومع غرفة التجارة الكويتية، مشيرة إلى تحسينات أخرى قام فيها فريق مؤشر بدء النشاط التجاري في وزارة التجارة وما زالت في طور التنفيذ مثل الرخص الالكترونية والاستعلام عن السجل التجاري والاستعلام عن الأنشطة، وخدمات تعديل الشركات ودفع الرسوم الكترونيا k_net، وقانون الافلاس مع قانون تبادل المعلومات.

«هيئة الأسواق»: تعديلات لتسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى بورصة الكويت

أكدت هيئة اسواق المال الكويتية في بيان صحافي أمس ان التعديلات التي تقوم بها لتسهيل دخول المستثمرين الاجانب من عملاء امناء الحفظ الدوليين للسوق الكويتي تساهم بتطوير البيئة الاستثمارية والمالية في البلاد.

وقالت الهيئة انها قامت بإصدار القرار (2018/135) بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب 16 (مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون (2010/7) بشأن إنشاء الهيئة وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهم.

وأوضحت أن تلك التعديلات تأتي ضمن سلسلة التطوير والاصلاحات المستمرة لتنظيم نشاط الاوراق المالية معتبرة أن هذا التعديل نتاج لعمل مشترك قامت به الهيئة والشركة الكويتية للمقاصة.

وأشارت الى أهمية هذا التعديل الذي يعتبر خطوة مهمة في طريق تطوير منظومة أسواق المال من خلال المبادرات والتغييرات التي تقوم الهيئة بتطبيقها ضمن مشروع تطوير السوق بالتعاون مع (الكويتية للمقاصة) وشركة بورصة الكويت.

وأفادت بأنها استلمت العديد من الملاحظات من قبل جهات أجنبية مختلفة وأمناء الحفظ لتطوير هذا الجانب، مبينة انها قامت بعمل مشترك مع (الكويتية للمقاصة) لبحث وتحسين آلية فتح حسابات التداول مع مراعاة المتطلبات الأساسية للقانون ولائحته التنفيذية.

ولفتت الى أن مجلس مفوضي الهيئة اقر في اجتماعه الـ 34 لسنة 2018 المنعقد في 31 أكتوبر الماضي بعض التعديلات على الفصل الثالث والتي تمثل ابرزها في استثناء صانع السوق من نطاق تطبيق الفصل الثالث من الكتاب العاشر بالنسبة للأوراق المالية.

وقالت ان المجلس اقر ايضا تعديل المهلة الزمنية المتاحة لتقديم الشركات المدرجة لتصبح خلال «خمسة أيام عمل» بدلا من «فورا» علاوة على الإفصاح عن جميع الأسهم التي يمتلكها في الشركات المدرجة هو وأولاده القصر.

عدم ربط الفائدة بقرارات "الفيدرالي" يمكّن القطاع الخاص من الحصول على تمويل أرخص

الكويت واحة خليجية لجذب الاستثمارات الأجنبية

محمود عيسى

قال موقع EMERGING MARKET VIEWS إنه مع تقلص مخاوف الاقتصاد العالمي المتزايد بشأن انخفاض النشاط التجاري في العام المقبل، وما زالت العوامل الاقتصادية الكلية الضعيفة تؤثر في بعض بلدان الأسواق الناشئة، ومن المرجح أن تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي أيضا بالظروف المالية الصعبة الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، حتى ولو كان ربط عملتها بالدولار الأميركي يجعلها في معزل عن تقلبات العملات الجامحة، فيما يعني ارتفاع أسعار النفط تراجع عدد المستثمرين الذين قد يفكرون بسحب استثماراتهم من المنطقة.

وأشار التقرير إلى أن بنك الكويت المركزي فضل الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير عند نسبة 3٪ وهو نفس القرار الذي اتخذه في اجتماع يونيو الماضي.

وسلط المركزي الكويتي بحسب التقرير الضوء على الحاجة إلى دعم نمو القطاع غير النفطي، مع الحفاظ على «جاذبية الدينار الكويتي وقدرته على المنافسة» كمخزن آمن للمدخرات المحلية، مشيرا في معرض تعقيبه على الاستثمار في القطاع غير النفطي إلى ان شركات القطاع الخاص بدول الخليج تتصارع مع استمرار بنك الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة على نحو أصبح معه الائتمان أكثر تكلفة، فيما تبقى الكويت واحة آمنة تدعم حصول القطاع الخاص على ائتمان رخيص نسبيا مقارنة بباقي دول الخليج ما قد يعطيها ميزة تنافسية مع باقي دول المنطقة في جذب الاستثمارات.

وأشار التقرير الى الجهود المستمرة التي يبذلها الاحتياطي الفيدرالي لتطبيع السياسة النقدية للولايات المتحدة، ولا سيما الارتفاع التدريجي في أسعار الفائدة قصيرة الأجل، والتأثير السلبي الذي تركته على عملات دول مثل الأرجنتين وجنوب إفريقيا وتركيا.

من ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بأعضاء دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، فإن معظم تقييمات المخاطر تتركز على التوترات الجيوسياسية والمخاطر المرتبطة صعودا بأسعار النفط.

غير أن هذا القول يتجاهل حقيقة أن 5 دول خليجية تربط عملتها بالدولار الأميركي فيما يرتبط الدينار الكويتي بسلة عملات، وهذا يعني أن السياسات النقدية للبنوك المركزية يجب أن تتحرك خطوة بخطوة على مسار الاحتياطي الفيدرالي الاميركي.

ويبقى مجلس التعاون الخليجي كتلة سياسية واقتصادية تتكون من ست دول، وعندما رفعت اسعار الفائدة الفيدرالية في سبتمبر، اتخذت معظم البنوك المركزية الخليجية الخطوة ذاتها من خلال رفع سعر الفائدة الرئيسية.

وقد رفعت السعودية والبحرين والإمارات أسعار الفائدة الرسمية على الإقراض، بينما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع في قطر والكويت.

وقال التقرير إن نظام العملات الثابت سيحميها من التقلبات غير المستحبة فيما يتعلق بأسعار صرفها، في حين يتعين على هذا الاستقرار وارتفاع أسعار الفائدة ان تقف حائلا أمام تدفقات رؤوس الأموال وهجرتها الى الخارج بصورة كبيرة، وهو ما يشهده العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى.

على أن أسعار الفائدة المرتفعة في الوقت ذاته، ستؤثر سلبا في نشاط القطاعات غير النفطية في جميع أنحاء المنطقة، في حين جعلت حكومات هذه البلدان تعزيز استثمارات القطاع الخاص على راس أولوياتها، وستكون قدرة هذه القطاعات على مواجهة البيئة الجديدة من المحددات الأساسية للفرص المستقبلية لنموها على المدى المتوسط.

وفي الوقت الذي تجعل فيه ارتفاعات أسعار الفائدة المقابلة وتعافي أسعار الطاقة، هجرة رؤوس الأموال أقل أهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن إجراءات مجلس الاحتياط الفيدرالي قد تعقد جهود دول التعاون لتنويع اقتصاداتها وتقليص اعتمادها على العائدات النفطية.

وقد واصلت أسعار الفائدة المتبادلة بين البنوك ارتفاعها مع تشديد السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي انسجاما مع الإجراء الأميركي، وفي ضوء تحذير صندوق النقد الدولي في وقت سابق، فان تشديد شروط الائتمان بوتيرة اسرع من المتوقع قد يؤدي لارباك الأسواق المالية وتصحيحات في أسعار الأصول، الامر الذي يخلق ضغوطا على جودة الأصول المصرفية. وهذا بدوره سيؤثر على توافر الائتمان وبطء النشاط الاقتصادي في المنطقة.

وقال الموقع إن أسعار الفائدة المرتفعة في غياب التدخل الحكومي لتيسير معايير الائتمان ستكون لها آثار محبطة على الاقتراض في دول التعاون المتوقع أن تستمر في إصدار سندات الديون المحلية والدولية في العام المقبل، حتى مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة في بيئة اقتصادية تفتقر الى اليقين.

وختم الموقع بالقول إن الحكومات الخليجية وفي مواجهة العجوزات المتزايدة تطبق اصلاحات هيكلية لابقاء المصروفات الحكومية تحت السيطرة وتقليص الدعوم الحكومية، وربما تكون أسعار النفط المرتفعة في الأشهر الأخيرة قد حسنت النظرة المستقبلية للميزانيات الخليجية، لكنها قد تعيد إبطاء وتيرة الإصلاحات.

ويمثل انخفاض النشاط الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة اختبارا لمدى التزام دول التعاون بالمحافظة على المسار المتعلق بالدمج المالي وتنفيذ الإصلاحات الأخرى اللازمة لتحفيز نمو القطاع الخاص.